مجلة (المُدبّـر) مجلد 09، رقم 03، السنة 2022
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 24

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي

The Role Of Financial Technology In Promoting Financial Inclusion, And Its Implications For The Banking Sector

تاريخ الاستلام: 2022/11/10 تاريخ قبول النشر: 2022/12/25

عبد الحميد بن ناصر *، جامعة الجزائر 3، mouradj1927@outlook.com
راضية مصداع، جامعة الجزائر3، messedaa.radhia@gmail.com

Abstract :

The paper aims to clarify the role of fintech through its innovative ways to enhance financial inclusion by enabling all segments of society to access various financial services that meet their needs) (transactions, payments, savings, credit , etc.) quickly and cost-effectively.

The application of financial technology has enabled the development of the performance of banks due to the availability of sophisticated electronic systems and programs, but also poses a considerable challenge to them.

Keywords: Financial Technology; Financial Inclusion.
JEL Classification Codes: G2; O3.

* - المؤلف المراسل.

مجلة (المُدبّـر) مجلد 09، رقم 03، السنة 2022
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 24

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية عبر وسائلها المبتكرة في تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين كل شرائح المجتمع من الوصول إلى مختلف الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم (معاملات، مدفوعات، إدخار، إئتمان،...) بسرعة وبأقل التكاليف.

وقد سمح تطبيق التكنولوجيا المالية من تنمية وتطوير أداء البنوك نظرا لما توفره من أنظمة وبرامج الكترونية متطورة، ولكن من جهة أخرى تشكل تحديا كبيرا لها، ويفرض عليها استغلال كل التقنيات الجديدة والمتطورة للرفع من كفاءة الخدمات والمعاملات المالية التي توفرها للعملاء من أجل البقاء والاستمرار في السوق.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي.
تصنيف JEL: G2؛ O3.

مجلة (المُدبّـر) مجلد 09، رقم 03، السنة 2022
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 24

مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الاقتصادية الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ حيث أصبحت الجهات الرسمية (الحكومة والبنوك المركزية....) تسعى إلى تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية المختلفة، وبأقل التكاليف.

ولهذا أصبح الحديث في الآونة الأخيرة على التكنولوجيا المالية التي تعتمدها الشركات الناشئة لتقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن بالرغم من أن للتكنولوجيا المالية نقاط قوة تفتح أمامها فرص النجاح كالسرعة والسهولة في تقديم الخدمة، وخفض تكاليف المعاملات، وقاعدة بشرية متطلعة على التكنولوجيا، إلاّ أنها تواجه مخاطر خصوصية المعلومات وأمنها، مما يدفع الحكومات إلى تعزيز التشريعات التي تؤمن الحماية من هذه المخاطر وأخرى.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟ وما هي انعكاساته على القطاع المصرفي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

أولا: ماذا نعني بالشمول المالي؟ وما هي أهدافه؟

ثانيا: ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟ وما هي المجالات المستقطبة لها؟

ثالثا: ما هي علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي؟ وما هي انعكاسات تطبيقها على القطاع المصرفي؟

أولا: تعريف الشمول المالي وأهدافه:

1. تعريف الشمول المالي:

عرف الشمول المالي عدّة تعريفات، وفي أوائل ظهوره عرّف بأنه: "عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة" (Mirakhor & Iqbal, 2012). وبعدها ظهرت العديد من التعريفات، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى أن الشمول المالي هو: تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما فيها أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ....) يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية منتظمة مناسبة" (بن رجب، 2018، صفحة 2).

ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية، فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات .قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة. في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية او العقبات التنظيمية او لأسباب ثقافية. القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى الى نقص الطلب على الخدمات المالية او وجود بعض العوائق تعيق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات.

ومن هذا المنطلق فالشمول المالي يعد أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويبنى على ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي: (Alliance for financial inclusion AFI, 2013)

- ✓ سهولة الوصول إلى الخدمات المالية؛
- ✓ الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين؛
- ✓ تعزيز جودة الخدمات المالية.

2. أهداف الشمول المالي:

اتجهت اهتمامات العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية نحو الاهتمام بالشمول المالي، وذلك لعلاقته الوطيدة بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث حقق الاشتمال المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جدا، إذ أن الاشتمال المالي تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال، وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي (2014 م) أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الاشتمال المالي ، وأن أكثر من **31** دولة وضعت أهداف رسمية مالية لتحقيق الاشتمال المالي وذلك بسبب أثاره الاقتصادية وتحقيقه للاستقرار المالي المنشود (Malysia World's Islamic Finance Marketplace, 2015)، كما أنه لا يمكن الحديث على الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان (سكان المناطق الريفية، والفئة الفقيرة،...) والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك فإن الشمول المالي يعزز من التنافس بين البنوك والمؤسسات المالية للعمل على تنويع منتجاتها وخدماتها، والاهتمام أكثر بجودتها لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن والمعاملات التي تبحث عن منتجات مالية سريعة وسهلة وبتكلفة منخفضة، وتراعي مصلحة المستهلك.

ومنه فالشمول المالي يهتم بجميع شرائح المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة، ومحدودي الدخل، والفقراء، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم في القطاع المالي الرسمي من خلال استفادتهم من خدمات مالية مناسبة لاحتياجاتهم، وظروفهم.

ونظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الاشتمال المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الاشتمال المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل .وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: (عجور، 2017، صفحة 20)

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منه؛
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

وكل ما سبق يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة على حد سواء.

ثانيا: التكنولوجيا المالية ومجالاتها:

1. تعريف التكنولوجيا المالية:

شهد القطاع المالي والخدماتي تطورات كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة للتطورات التي تشهدها قطاعات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مما استوجب ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين في ظل هذه التطورات، ومن بين هذه الابتكارات نجد التكنولوجيا المالية.

وحسب معهد البحوث الرقمية للعاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال القطاع المالي، وتشمل مجموع

البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي في قمتها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات. (محمود، 2016)
ومنه فالتكنولوجيا المالية هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، من خلال دمج الجانب التكنولوجي في الجانب المالي. أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرّفت التكنولوجيا المالية بأنها: أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية" (CNBC، 2019).
وعليه فالتكنولوجيا المالية هي كل استغلال لأحدث التقنيات التكنولوجية (الهواتف النقالة، شبكات الاتصال، التجارة الالكترونية، العملات الرقمية،..) لتطوير الخدمات المالية، من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة أحسن من الخدمات المالية التقليدية.
تتميز التكنولوجيا المالية بانها سهلة وسريعة، يمكن بها الوصول إلى عدد كبير من الأفراد، يتم اعتمادها من قبل شركات ناشئة متخصصة تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة، أو الاستحواذ على حصة كبيرة من الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة. ولهذا فقد شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعا ملحوظا، من 928 مليون دولار عام 2008 إلى **4** مليار دولار عام 2013 ، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015 وذلك وفقًا لشركة البحوث" فاليو أد."ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى 46 مليار دولار بحلول عام 2020 ، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم خلال الفترة 2008-2020

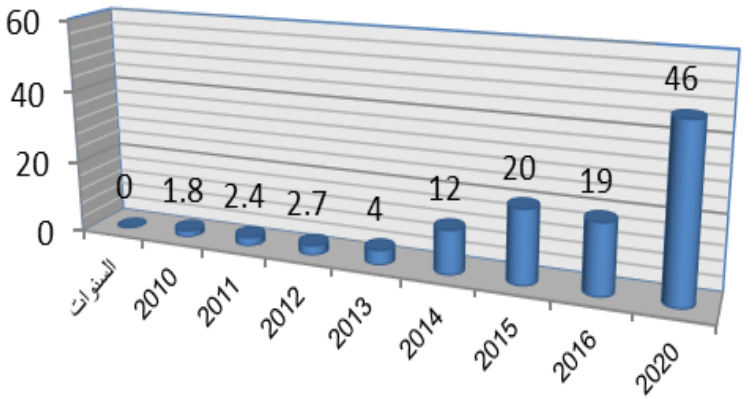

المصدر: (ما المقصود ب " Fintech " وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة، 2019)

2. المجالات المستقطبة للتكنولوجيا المالية:

تعد التكنولوجيا المالية من الابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، وقد شملت هذه التكنولوجيا عدة مجالات أهمها:

1. لجأ العالم للتكنولوجيا المالية للقضاء على عادات التمويل القديمة، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل المالية المتعلقة بالمستثمرين خارج الأنظمة المالية، حيث يعد الاقتراض من نظير إلى نظير (**P2P**) نوعا جديدا من اقتصاد المشاركة، إذ تساعد هذه المنصات ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاقتراض العالمي (**P2P**) من 9 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 64 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2050. (حمدي و أقاسم، 2019، صفحة 406)

وفي العالم العربي قد أطلقت مؤسسة (**Beehive Dubai Based**) الاماراتية صيغة التمويل المعروفة ب **P2P** من أجل سهولة الحصول على التمويل عن طريق

التقنية الإلكترونية ، وتشكل هذه المؤسسة أول مؤسسة وسيطة في التمويل باعتماد التكنولوجيا المالية .(**FinTech**) حيث يتم ربط الدائنين و المقترضين من خلال نظام تقني عالي الجودة لسهولة التعامل. (حمدي و أقاسم، 2019، صفحة 406)

وبهذا يظهر لنا دور الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في استقطاب الأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية، وكذا طالبي رؤوس الأموال من أصحاب المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض. ومن أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق نجد:

أ. **التمويل الجماعي:** بفضل التكنولوجيا المالية أصبح التمويل عملا جماعيا، إذ يتم جمع سريع للمال من عموم الناس ومن جميع أنحاء العالم، بهدف تمويل مشروع ما، وبتكلفة زهيدة ، وبفضله يتم تقصير الجدول الزمني لبدء أعمال الشركات من اجتماعات تستمر لعدّة أشهر إلى اسابيع قليلة. ومنه تسهيل عملية العثور على رأس المال اللازم لبدء عملية الشغل (التكنولوجيا المالية "fintech"، 2019). وكمثال على ذلك نجد منصت **Zoomaal** لتمكين المشاريع الابداعية العربية في مساعدة أعضائها على جمع 1.7 مليون دولار، وبالمثل، تمكنت منصة "بيهايف" **Beehive**، وهي أول منصة تمويل مباشر معتمدة بشكل مستقل وتمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية في العالم، من ضخ 25 مليون درهم إماراتي (حوالي 7 ملايين دولار) إلى أكثر من 50 شركة صغيرة أو متوسطة في عامها الأول. وكذا منصة الاستثمار " لوا **Liwwa**" التي تأسست في مختبر الابتكار في "جامعة هارفارد" **Harvard University** المتخصصة في التمويل الجماعي الممثل لأحكام الشريعة الاسلامية 2013 بالأردن إذ تمكنت من اقراض 1.6 مليون دولار في سنة واحدة فقط وفي الأردن لوحدها. (جورجيتي، 2019)

ب. **تدوير الأموال:** هي منصة للاقتراض الائتماني الرقمي بشكل مباشر دون وسائط، يحركها بالكامل شبكة مستخدميها، وكمثال على ذلك شركة **Miney FFLLOWS** بمصر، حيث تسمح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء إلى البنك، وتتيح للمستخدمين بناء سجل إئتماني بناءا على أدائهم في دورات المال. ومنه فهذه المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد. (آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، 2019)

ت. **منصات مقارنة القروض:** التي توفر التعرف على مختلف العروض التمويلية، وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض، مما يسهل على المستفيد البحث على أفضل العروض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبتين، دون عناء البحث وطول الوقت لذلك. وكمثال على ذلك نجد موقع "كومباريت فور مي **Compareit4me** " الذي يوضح مدى مصداقية الحسابات المصرفية والقروض، وحديثاً باقات التأمين التي تقدمها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تمكن هذه المنصة المستخدمين من مقارنة الأسعار ومقارنة مميزات تلك المنتجات المختلفة، ما يوفر عليهم وقت البحث بأنفسهم أو دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق على المدى الطويل. حصلت الشركة حتى اليوم على 6 ملايين دولار تقريباً، وتوظف حوالي 40 شخصا. (آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، 2019)

2. يتم استخدام التكنولوجيا المالية عند التداول في الأسواق المالية، حيث تعمل منصات التداول الالكترونية المبتكرة على تسهيل التداول من خلال الانترنت بشكل فوري. كما تتيح شبكات التداول الاجتماعي للمستثمرين مراقبة السلوك

التجاري لأقرانهم والمتداولين الخبراء، ومتابعة استراتيجياتهم الاستثمارية في الأسواق المالية وسوق صرف العملات، ومن جهة أخرى تسمح هذه المنصات بتقديم المشورة المالية وإدارة الاستثمارات عبر الانترنت مع تدخل بشري معتدل للحد الأدنى. مع تقديم نصائح مالية رقمية تستند إلى قواعد رياضية وخوارزميات، وبالتالي يمكن أن تكون بديلا منخفض التكلفة مقارنة بالمستشرين البشر. (عبد الرحيم و بن قدور، 2018، صفحة 13)

3. استخدمت التكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات وتحويل الأموال، حيث يعتبر الدفع لمنتج أو خدمة باستخدام جهاز محمول جذابا للمستهلكين المعاصرين، بسبب سرعته وبساطته، وأمانته، حيث في أكتوبر 2014 كانت نسبة 65 **%** من مستخدمي الهواتف المحمولة في الصين قد اشتروا سلعا مادية مثل: الملابس عبر الجوال مقارنة ب 17 **%** فقط من مستخدمي الجوال في الولايات المتحدة الأمريكية قد اشتروا خدمة حقيقة مثل: تذكرة وسائل النقل العام. وبهذا فقد أدى انتشار أجهزة الجوال مثل: الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية إلى نمو قوي في التجارة عبر الأجهزة المحمولة، إذ في الربع الرابع من سنة 2016 بلغ انفاق التجارة الالكترونية في الو م أ 22.7 مليار دولار أمريكي. (تقرير بيرفورت 1924، 2019) ومن أمثل الشركات الرائدة في مجال المدفوعات شركة **Madfooot.com** الأردنية لتسديد الفواتير، وشركة بيم واليت **Beam Wallet** الإمارتية للدفع الالكتروني (التسوق بدون نقود).

بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالوكيل البنكي؛ وهو تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية مثل: الصيدليات، مكاتب البريد، محلات السوبيرماركت، مما يخفض من التكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد للإجراء التحويلات المالية.

4. **التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج** :إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة – مثل العملات الافتراضية، ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة القائمة على تكنولوجيا سلسلة مجموعات البيانات" بلوك تشين "ومنصات النظراء يمكن أن تساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية.، وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع علاقات المراسلة المصرفية في بعض البلدان؛

5. تمكين الأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية من الخدمات التأمينية، وهو ما أطلق عليه " التأمين فائق الصغر" حيث تسمح التكنولوجيا المالية بربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين. ومن أمثلة هذه الشركات نجد شركة **DEMOCRANCE** الاماراتية (2015). (حمدي و أقاسم، 2019، صفحة 410)

ثالثا: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي:

إن امتلاك كل شخص بالغ لحساب معاملات بنكي يعد الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع، ويعد من أهداف المؤشر المالي العالمي للحكومات الوطنية والمنظمات الائتمانية. ومنذ سنة 2011 ارتفع نصيب البالغين ممن يملكون الحسابات البنكية من 51 **%** إلى 69**%** مما زاد كم أمكانية الحصول على الخدمات المالية. كما تبين بيانات المؤشر المالي أن نصيب البالغين في السينغال الذين لا يملكون حسابات بنكية قد انخفض من 85**%**سنة 2014 إلى 58**%**سنة 2017 نتيجة للإصلاحات وتزايد المنافسة. (يونغ كيم، 2019)

ولكن لم يبقى الآن امتلاك حساب بنكي مؤشر للشمول المالي، وإنما استخدام الناس لحساباتهم المالية لتلبية احتياجاتهم، وتحسين من مستوى معيشتهم مثل: ادخار الناس للمال، إرسال المدفوعات واستلامها، الحصول على الائتمان والتأمين لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، ... ومن هذا المنطلق جاء تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على كل من الإتاحة والاستخدام، حيث تألق ابتكارات التكنولوجيا المالية لا سيما عمليات الدفع عبر الانترنت يعتبر التحدي التكنولوجي الكبير، ففي الصين انتقل عدد من لديهم حسابات بنكية ويستخدمونها لدفع فواتيرهم من 24 **%** إلى 57**%**، وتأتي مع الانترنت والتجارة الالكترونية السياسات الكبرى التي تجعل حصول الشركات الصغيرة على الائتمان بشكل أيسر في عدد متزايد من الأسواق.

لقد أدت وستؤدي التكنولوجيا المالية إلى تحسين التحول إلى المعاملات الرقمية، وإلى خفض تكلفة الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، وسوف تعزز من دفع الكثير من الشركات الناشئة إلى المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي في الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال تبنيها للتقنيات الجديدة التي تم تطويرها في القطاع المالي، وتقديم خدمات جديدة مبتكرة بناءا على هذه التقنيات. كما يساهم التقدم التكنولوجي السريع، وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة، ودخول شركات غير مالية أسرع حركة (الاتصالات والتكنولوجيا) في المعادلة لتقديم خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي بما فيها: مدفوعات التجزئة والجملة، علاقات العملاء، تقديم الائتمان، تعبئة رأس المال المساهم، البنى التحتية لمدفوعات التجزئة والجملة، عمليات المقاصة والتسوية. وكل هذا من خلال استخدام العديد من الوسائل التكنولوجية المالية: الانترنت، الهواتف المحمولة الذكية، الحوسبة فائقة السرعة، مما يساهم في انخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، وتوفير المزيد من الخيارات للحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية. ومن ثم

تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح المجتمع. ومنه فالتكنولوجيا المالية سوف تساعد في تعزيز الشمول المالي من خلال تعزيز أمكانية الوصول وحصول الفئات المحرومة، وفي المناطق النائية على الخدمات المالية المختلفة.

لقد أصبح شركات التكنولوجيا المالية تخلق فرصا تحديات كبيرة للبنوك والمؤسسات المالية، إذ تعتبر منافس كبير لها في تقديم الخدمات المصرفية والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك، من خلال إمكانية الداخلون الجدد إلى السوق من استخدام الابتكارات التكنولوجية بشكل أكثر كفاءة، وعلى تقديم خدمات بأقل تكلفة، وتلبي حاجات العملاء بشكل أفضل. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما بين 10% إلى 40 % من الايرادات، وما بين 20% إلى 60 % من أرباح الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد هي عرضة للزوال على مدى السنوات العشر المقبلة. (التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية، 2019) ومن جهة أخرى يؤدي تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية وسرعة نموها إلى ظهور العديد من المخاطر التي تهدد استقرار النظام المصرفي ككل، إذ يسمح انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة إلى زيادة صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للبنوك، وذلك من خلال اعتماد هذه الأخيرة على الخدمات التي تقدمها الأطراف الثالثة (الاستعانة بمصادر خارجية أو عبر عقد شراكات في مجال التكنولوجيا مثل: الحوسبة السحابية وخدمات البيانات) واحتمال تمركزها خارج المحيط التنظيمي مما يزيد من التعقيد ويقلل من شفافية العمليات، وكذا زيادة مخاطر أمن البيانات والخصوصية بسبب التهديد بالقرصنة، ومخاطر غسيل الأموال والجرائم الالكترونية.

رابعا: التحديات التي تواجه واقع تطبيق التكنولوجيا المالية:

قد اكتسبت التكنولوجيا المالية زخمًا نتيجة للاستثمارات العالمية فيها والتي وصلت إلى 19.1 مليار دولار في عام 2015، مما جعل الحكومات في معظم الدول تدرك الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا المالية من حيث زيادة الميزة النسبية للشركات في مجال تحسين فرص

الحصول على التمويل والتكنولوجيا والعملاء، توسيع وتطوير الأعمال حيث توفر التكنولوجيا المالية خدمات جديدة لإدارة المال مما يحسن التخطيط المالي للشركات الناشئة، ويؤدي إلى تنمية أفضل للأعمال وإلى خفض معدلات الإخفاق.

وكمثال هام على ذلك هو الشركة الناشئة "سحب الأعمال" **Business Clouds** التي تأسست في المملكة العربية السعودية في عام 2010، وتقوم بتطوير وإدارة خدمات البرمجيات السحابية التي تستهدف قطاع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2014 أطلقت "دفاتر" **Dafater**، وهو حل سحابي لتخطيط موارد الشركات صمم خصيصًا للشركات في السعودية، يؤدّي هذا الحل "مهام المحاسبة التقليدية لمن لا يستعينون بمحاسبٍ بدوام كامل أو يرغبون في أن يجري محاسب خبير مستقل تدقيقًا حول كيفية استخدام الموظفين للنظام". (جورجيتي، 2019)

ولهذا السبب أصبح من أولويات الحكومات في مختلف الدول إجراء الإصلاحات الرامية إلى سد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي، وتحسين بيئة الأعمال، ومعالجة الفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب اتخاذ تدابير لمعالجة فجوة الثقة ومن أهم هذه الإجراءات نذكر: (آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، 2019)

- ✓ لدعم تطور التكنولوجيا المالية وضمان إدارة المخاطر، يتعين إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية والرقابية المتعلقة بإصدار التراخيص لضمان وضوح القوانين القائمة في تناول المنتجات المالية الرقمية، ومعالجة المخاطر التي تنشأ من المنتجات ونماذج الأعمال المبتكرة على النحو الكافي؛
- ✓ دعم الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الامتثال للمعايير التنظيمية الدولية واقترانها بالرقابة المعززة حيث أن بالرغم من أن المعايير التنظيمية القائمة تعالج المخاطر المصاحبة لابتكارات التكنولوجيا المالية، فإن الطبيعية المتطورة لهذه التكنولوجيا تقتضي المراقبة المستمرة لتحديد ما ينشأ من مخاطر على الاستقرار المالي

ومعالجتها .ومع تزايد استخدام التكنولوجيا المالية، ينبغي أن تعطي الجهات التنظيمية والبنوك المركزية الأولوية لرصد المخاطر المالية الكلية وضمان عدم تحول الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى أدوات للاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحفاظ على صحة أوضاع المؤسسات المالية وسلامة وكفاءة أداء نظم المدفوعات نظرا لاتساع دور الشركات غير المالية، كما ينبغي تعزيز القدرات الرقابية لكي تظل ملائمة وفعالة؛

- ✓ قد أدى اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية إلى زيادة منافذ دخول القراصنة الإلكترونيين، مما يزيد من احتمالات نجاح الهجمات الإلكترونية، ويتعين وضع أطر للأمن المعلوماتي للعمل بصورة شاملة لتوفير خطط للوقاية من الهجمات ورصدها وتبادل المعلومات بشأنها ومتابعتها والتعافي من آثارها؛
- ✓ يتعين تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة. ففي الكثير من البلدان توجد حاجة لزيادة تغلغل الإنترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وزيادة سرعتها، وخفض تكاليفها وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة. وفي هذا السياق تأسست "بت أويسيس" **BitOasis** في عام 2015 في دبي، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تضع الأسس والبنى التحتية لمنتجات الدفع الرقمي الجديدة باستخدام التعاملات الرقمية "بلوك تشاين". ومنذ ذلك الحين ساهمت في "المجلس العالمي للتعاملات الرقمية" **Global Blockchain Council** في دبي، وهو مبادرة تجمع القطاعين العام والخاص وتشجّع على اعتماد التعاملات الرقمية "بلوك تشاين". وفي وقت لاحق، أطلقت حكومة دبي في أوائل 2016 استراتيجية التعاملات الرقمية "بلوك تشاين" **Blockchain Strategy** وأعلنت أنه بحلول

عام 2020 ستكون جميع وثائقها من خلال التعاملات الرقمية وسوف تستخدم 1000 شركة تقنيّات تعتمد على التعاملات الرقمية. (جورجيتي، 2019)

- ✓ يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز التعليم والتثقيف المالي، والذي من شأنه زيادة الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين مما يسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية واستخدامها.

وكل ما سبق وأخر يسمح بإعداد بيئة حاضنة خاصة لعمل شركات التكنولوجيا المالية، وتنظيمات تشريعية تكفل لهذه التكنولوجيات السير الحسن لها للاستفادة من مزاياها من جهة، وأمن مستخدميها من جهة أخرى.

وبهذا أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، مما دفع العديد من البلدان إلى إطلاق استراتيجية وطنية لتحقيقه، من خلال إعداد بيئة تنظيمية، وسياسة مشجعة للمنافسة، تسمح للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بالابتكار وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية من جهة، وإعداد إجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك من جهة أخرى، ومنه إعداد نظام مالي يصلح للجميع ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستقرار والتقدم المتكافئ.

الخاتمـــــــة:

التكنولوجيا المالية ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة نظرا للتقدم التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم، والتي سمحت بتسهيل المعاملات المالية لتصل إلى أكبر شريحة من المتعاملين، من خلال الشركات التي تنشط في سياقها، والتي أضفت هيكلة جديدة للتمويل المالي، وأصبحت تشكل تحديا كبيرا للبنوك التقليدية، ومنافسا شرسا لها، مما قد يقلل من فرصها الاستثمارية إذا لم تتدارك وتيرة العالم من تقدم رقمي بما يخدم زبائنها.

لقد أدى استخدام وسائل التكنولوجيا المالية إلى تحسين وصول الخدمات المالية عبر قنوات مختلفة (الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة،) إلى مختلف شرائح المجتمع بما فيهم الفقراء، وهو ما أدي إلى تعزيز الشمول المالي في العديد من البلدان، الذي ساهمت في تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، وبالتالي تحقيق التنمية المالية من خلال دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنظام المالي ككل.

المراجع:

Alliance for financial inclusion AFI. (2013). *measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators.* Malysia: AFI.

CNBC. (28 07, 2019). *التكنولوجيا المالية واعادة تعريف أسواق المؤسسات المالية*. تم الاسترداد من CNBC: https://www.cnbcarabia.com

Malysia World's Islamic Finance Marketplace. (2015). *Annual Report.* Malysia: World's Islamic Finance Marketplace.

Mirakhor, A., & Iqbal, Z. (2012). *financial Inclusion.* Islamic finance perspective.

إدواردو جورجيتي. (22 07, 2019). *ما أهمية التكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في المنطقة؟* تم الاسترداد من https://www.wamda.com

آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى. (22 07, 2019). *التكنولوجيا المالية "إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان و . باكستان و القوقاز و أسيا الوسطى"* . تم الاسترداد من آفاق الاقتصاد الإقليمي ، إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى: https://www.imf.org

التكنولوجيا المالية "fintech". (26 07, 2019). *ثورة في الاقتصاد العالمي*. تم الاسترداد من http://www.akhbarak.net

التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية. (21 07, 2019). تم الاسترداد من www.banksbahrain.org

تقرير بيرفورت 1924. (28 07, 2019). *التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا* . تم الاسترداد من www.wamda.com

جلال الدين بن رجب. (2018). *احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*. أبو ظبي: تقرير صندوق النقد العربي.

جيم يونغ كيم. (22 07, 2019). *تحقيق الشمول المالي: التكنولوجيا المالية، استخدام الحسابات البنكية، والابتكار*. تم الاسترداد من https://blogs.worldbank.org

حنين محمد بدر عجور. (2017). *دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء*. غزة: رسالة ماجيستير إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية.

زينب حمدي، و الزهراء أقاسم. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد01.*

ما المقصود ب " Fintech " وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة. (2019). تم الاسترداد من https://www.argaam.com

محمد محمود. (2016). *موقع اسلام أون لاين*. تم الاسترداد من دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية: https://islamonline.net/18476

وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 03.*